

اتجاهات المغردين السعوديين نحو..

«التشهير بالمتحرفين»

دراسات



مركز القرار
للدراستات الإعلامية



أكتوبر
2020

الرسالة:

رصد المجال الإعلامي بالبحوث
والدراسات المنهجية التأصيلية،
وتقويم أداء وسائل الإعلام
التفاعلي، ورصد وتحليل
مضامينها.



من نحن:

مركز سعودي (مستقل)..

مضامين وسائل الإعلام التفاعلي .. **ميداننا**

بياناتها ووسائط محتواها .. **حقول دراستنا**

الرصد والتحليل والقياس .. **أدواتنا**

أهدافنا:

استشراف
المستقبل..
وفق قواعد
البحث العلمي.

تقديم
التوصيات
المنهجية

رصد تحوُّلات
ثورة الاتصالات
والمعلومات

تقويم الخطاب
الإعلامي،
والارتقاء به

قياس اتجاهات
الرأي العام
وتأثيراتها



مقدمة..

تنتهج المملكة العربية السعودية سياسات واضحة تقوم على أساس الحفاظ على المجتمع في كل السياقات، ولأنه مجتمع يتسم بالمحافظة والمراعاة للقيم والأخلاق والذوق العام، فإن النظام السعودي يجرم أي سلوك أو فعل يناهض تلك المبادئ وفقاً للقوانين والتشريعات الحاكمة، مع فرض العقوبات الرادعة لعدم انتهاج تلك السلوكيات أو تشويه نسقها القيمي بما يعد خروجاً عن النظام العام للمملكة، وفي هذا السياق جاءت موافقة مجلس الشورى، في جلسة اليوم الأربعاء الموافق 30 سبتمبر 2020م، بإضافة عقوبة التشهير إلى العقوبات المنصوص عليها في نظام مكافحة جريمة التحرش، باعتبارها جريمة أخلاقية يجب ردها لما تسببه من أضرار جسيمة وآثار سلبية ونفسية للمجني عليه، وتهدد المجتمع بشكل عام.

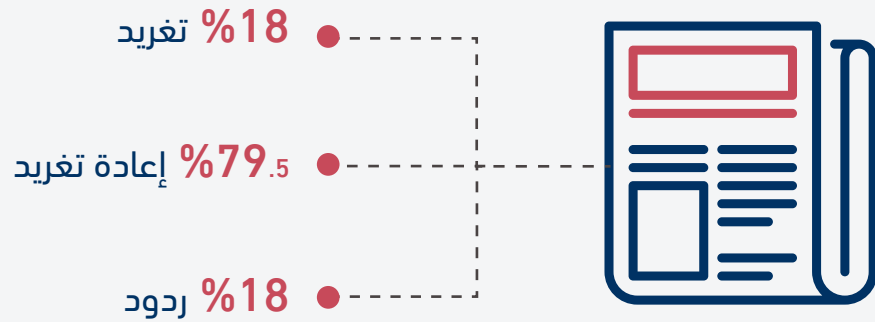
ورغم وجود تشريعات رادعة في النظام السعودي سابقة لصدور تلك الموافقة على إقرار عقوبة التشهير، فإن المطالب بتغليظ عقوبة التحرش كانت حاضرة بقوة في الواقع السعودي، وظهرت بشدة في الواقع الاجتماعي بمختلف أشكاله، كان أبرزها ظهور العديد من الهاشتاقات التي صُمِّمَتْ لمحاربة تلك الأفعال السائنة، ومن أهمها هاشتاق يحمل اسم العقوبة الجديدة (#التشهير بالمتحرشين) كتعبير واضح عن رغبة مجتمعية مسبقة في إقرار العقوبة، وبالطبع بعد الإعلان عنها كان الهاشتاق موضع اهتمام وتفاعل العديد من المغردين السعوديين من الجنسين باعتباره موضوع الساعة، للتعبير عن اتجاهاتهم ومواقفهم من القرار بناء على رؤاهم الذاتية التي تعكس نظرهم للجريمة وآثارها وما يترتب على العقوبة من آثار أو حتى أسباب عدم قناعتهم بها.

وفي إطار الواجب الإعلامي الذي يحتم إشباع حاجات الجمهور المعرفية والإعلامية لمتابعة الأحداث والمستجدات ونقل الصورة المجتمعية التي تعكس اهتمامات الرأي العام وتفسيرها، ومن منظور علمي إعلامي قام مركز القرار للدراسات الإعلامية برصد وتحليل الاتجاهات العامة للتغريد في الهاشتاق (#التشهير بالمتحرشين) للتعرف إلى اتجاهات مستخدمي تويتر نحو قرار موافقة مجلس الشورى على إضافة عقوبة التشهير ضد المتحرشين.

وجاءت أبرز سمات التغريد في الهاشتاق بعد الإعلان عن قرار المجلس على النحو التالي:

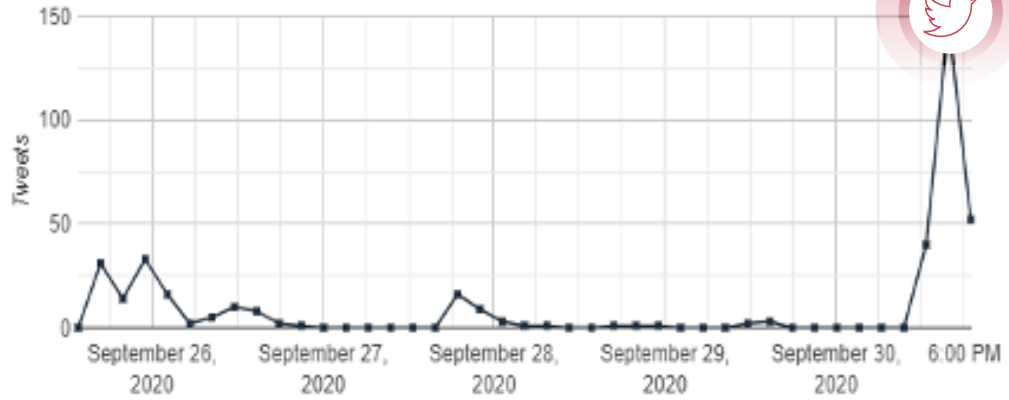
بعد صدور القرار ظهر نشاط واضح للمتفاعلين في الهاشتاق -كنتيجة منطقية- عن الأيام السابقة للقرار، كونه أصبح موضوع الرأي العام السعودي، حيث تعدى عدد التفاعلات عبر الهاشتاق أكثر من 310 تغريدة خلال الخمس ساعات اللاحقة لإعلان الموافقة، تنوّعت ما بين تغريدات أصلية «Tweets» بواقع (18%) من إجمالي التفاعلات في الهاشتاق، و(2.5%) منها كانت ردودًا على تغريدات أخرى «Replies»، إلا أن النسبة الأبرز للتفاعل في الهاشتاق كانت لإعادات التغريد للمنشورات الخاصة بالإعلان عن القرار، حيث جاءت بنسبة (79.5%) من إجمالي تفاعلات الهاشتاق.

310 تغريدة خلال الخمس ساعات اللاحقة للإعلان..



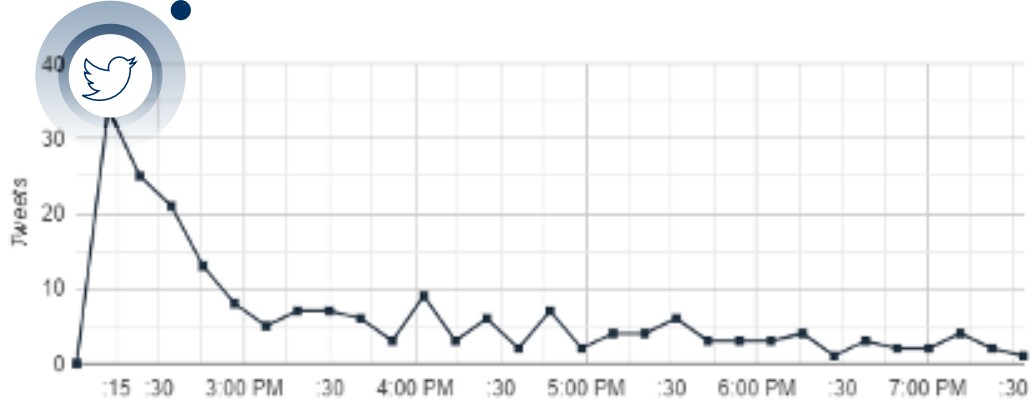
وحاز الهاشتاق خلال الفترة المذكورة على أحجام تفاعل مع تغريداته أظهرت مدى الاهتمام العام بالمتابعة لما ينشره المستخدمون حول الموضوع على تويتر، حيث تجاوزت معدلات الوصول للهاشتاق «Reach» (1,179,113) احتمالية وصول للمحتوى المنشور، اعتمادًا على أعداد المتابعين لكل مشارك في الهاشتاق، سواء من خلال عمليات التغريد أو إعادة التغريد أو الرد، في حين كانت عمليات الإعجاب (Favorite) بمحتوى التغريدات متجاوزة (318) عملية إعجاب، وتم عمل إعادة تغريد (Retweet) لتلك المنشورات زاد على (21,800) عملية إعادة تغريد، ويوضح الشكل البياني التالي حجم التفاعل النشط الذي ظهر خلال اليوم، خلافاً للأيام السابقة، التي أظهرت معدلات تغريد ضعيفة جدًا.

الأربعاء 30 سبتمبر | الساعة 6 مساءً



وكان توقيت الإعلان عن القرار (فترة الظهيرة) هو الأقوى تفاعلاً في الهاشتاق، انخفضت بعدها تلك المعدلات بنسب متفاوتة ما بين الصعود والهبوط المتتالي لكن بمعدلات أقل من فترة الذروة.

الأربعاء 30 سبتمبر | الساعة 2:14 مساءً



وفيما يتعلق بمضمون التغريدات فقد أظهرت نتائج الرصد سيطرة التغريدات التي هدفت إلى الإعلام والإخبار عن الموضوع، ولُوِيظ أن أغلبها كان عبارة عن إعادة تغريد لمنشور واحد من حساب (هاشتاق السعودية) نصت على:

هاشتاق السعودية @HashKSA ٢٣٠ س #عاجل..

"الشورى" يوافق على إضافة عقوبة التشهير إلى العقوبات المنصوص عليها في نظام مكافحة جريمة التحرش.

#التشهير_بالمتهربين

أما بالنسبة **للتغريدات المعبرة عن اتجاهات المستخدمين** نحو القرار، فقد أظهرت عمليات الرصد والتحليل غلبة ردود الفعل الإيجابية المؤيدة لتنفيذ الإجراء، لقناعتهم بأن عقوبة التشهير تمثل طريقة رادعة للمتحرشين، وقد عبّر أصحاب هذا الاتجاه عن موقفهم بمجموعة من الحجج، من أهمها: نجاح تطبيق العقوبة في العديد من دول العالم التي تتشابه مع ثقافة المجتمع السعودي، وأن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى حالة من السيولة بين الثقافات المختلفة، ترتب عليها ارتفاع حالات التحرش نتيجة التأثير بالثقافات الغربية، خاصة في المنصات الاجتماعية، وهو ما استلزم وضع نظام صارم لمواجهة هذه السلوكيات قبل أن تتحول إلى ظاهرة مجتمعية، وأنه يجب ألا نخضع للعواطف الاجتماعية في التعامل مع المتحرشين، مع التأكيد على أن التشهير هو من سلطات القضاء وليس المواطنين.

الاتجاه الرفض..

للعقوبة كان من منطلق أن التشهير يتخطى الحدود الشخصية إلى أفراد الأسرة والمحيطين بالمتحرش.

في حين ظهر **تأييد البعض للقرار** من منظور أنه حق يحفظ حرية المرأة وحمايتها، موضحين أن البعض لديه مفاهيم خاطئة حول نظرتهن للمرأة، وأنه يجب تصحيح تلك النظرة من خلال

القناعة بأنها إنسان كامل ولها كل الحقوق، وليست مجرد جسد فقط، وأن التشهير بالمتحرش سيترتب عليه إتاحة مساحة حرية آمنة لها على نحو أفضل، كما أوضح البعض أن الكثير من هؤلاء المتحرشين سيراجعون مواقفهم خوفاً من أن تمس سمعتهم وسمعة المحيطين بهم.

ورغم سيطرة حالة التأييد والاتجاه الإيجابي نحو القرار، الذي تمت الموافقة عليه من منطلق الحفاظ على النسق القيمي والأخلاقي وبناء المجتمع، فإنه لم يسلم من بعض الانتقادات التي ظهرت خلال التفاعل في الهاشتاق، والتي عبّرت عن **اتجاه رافض للعقوبة** من منطلق رفض فكرة «التشهير» في حد ذاتها، حيث إن تلك العقوبة -من وجهة نظر الراضين- تتخطى حدود الشخص إلى أفراد الأسرة والمحيطين بالمتحرش، كما استند البعض إلى المرجعية الدينية لرفض هذا العقاب تحت مظلة «الستر»، وإن كانت هذه الرؤى يمكن الرد عليها بمنطق أن الهدف الأساسي من فرض أي عقوبة هو الردع، وبالتالي فإنها جاءت لتكون بمثابة حد فاصل لمن تسوّل له نفسه ارتكاب تلك الجريمة خوفاً من العقوبة، في حين كانت هناك بعض الآراء الراضة استناداً إلى أفكار جدلية أقرب إلى الصفة الذكورية، حيث عبّروا برفضهم من خلال المطالبة -من وجهة نظرهم- بسنّ قانون ضد التبرج إذا كانت هناك ضرورة لقانون التشهير بالمتحرش، وكأنهم

يقدمون مبررات للجريمة «التحرش» متجاهلين أن العديد من وقائع تلك الجريمة تحدث ضد نساء محتشمات.

وبالطبع كانت هناك العديد من المشاركات المحايدة التي لم تعبر عن اتجاه معين وإنما لمناقشة جوانب متعلقة بالقرار، من أبرزها على سبيل المثال، مشاركة توضّح أن إقرار القانون لا يعني ممارسته من قِبَل الأفراد، لأنهم لا يمتلكون السلطة، وإنما تكون من جانب المحكمة... إلخ.

خاتمة:

أوجد قرار موافقة مجلس الشورى السعودي اليوم اليوم الأربعاء الموافق 30 سبتمبر 2020م، بإضافة عقوبة التشهير إلى العقوبات المنصوص عليها في نظام مكافحة جريمة التحرش، حالة من زَمُ التفاعل والنقاش المجتمعي في المملكة حول الاتجاهات العامة نحو القرار، ومن خلال رصد تلك التفاعلات عبر هاشتاغ (#التشهير_بالمتهربين) وتحليل سماتها واتجاهاتها العامة اتضح ما يلي:

● عبّرت حالة النشاط التفاعلي عبر الهاشتاغ عن **اهتمام مجتمعي** كبير بالقرار الذي يمثل خطوة نحو الحفاظ على البناء الاجتماعي والقيمي وحماية الحريات.

● اهتم أغلب المتفاعلين بعمليات **مشاركة الخبر والإعلام به** دون مشاركة برأي أو تعبير عن مواقف نحوّه.

● تفوّق **الاتجاه الإيجابي** بشكل واضح على الاتجاه السلبي نحو القرار من خلال مواقف التأييد والترحيب بالخطوة التي تم اتخاذها والتأكيد على أنها مهمة لتحقيق مزيد من الحماية الاجتماعية.

● تمحورت **الاتجاهات السلبية** نحو القرار -بشكل كبير- حول فكرة رفض مفهوم «التشهير»، وليس رفض فكرة معاقبة مرتكب الجريمة، استنادًا إلى مرجعيات مجتمعية تتعلق بحماية المحيطين بالمتحرش من الأذى الناتج عن التشهير، أو من مرجعية دينية تقوم على أفكار «الستر».

مركز القرار

للداسات الإعلامية



..نخطو
بقرارك



تابع حسابنا على تويتر



 www.alqarar.sa

   @alqarar_sa